

دليلك في إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية

اعداد
آلاء البليسي

2015



يعتبر الحق في التقاضي
حق دستوري مصون
والوصول إلى العدالة
القضائية حق أساسي من
حقوق الإنسان، وعلى الرغم
من تضمين نصوص
التشريعات دعائم العدالة
سواء الموضوعية أم
الإجرائية، إلا أن تلك العدالة
لا تطبق فقط بالقوانين، أو
حتى بالقضاء، وإنما يجب
الإلمام بنصوصها والإلتزام
بها وممارستها حتى يتم
تحقيق عدالتها. وبما أن

الحقوق لن يكون هناك أحرص عليها من أصحابها، وضع هذا الدليل بين يديك لتمكينك من الوصول إلى العدالة الإجرائية
بنفسك، ومعرفة حقوقك المشروعة أمام المحاكم الشرعية وحدود تلك الحقوق.

مقدمة:

يُعنى هذا الدليل بتوضيح إجراءات وأصول التقاضي أمام المحاكم الشرعية، وذلك قبل المثول أمام المحكمة وخلال مراحل الدعوى وحتى بعد صدور الحكم القضائي، فالدعوى الشرعية تمر بعدة من الإجراءات القانونية والتي هي مجموعة من القواعد والضوابط التي على القضاة الشرعيين مراعاتها لتحقيق العدالة بين الناس، وعلى المتقاضين اتباعها للوصول إلى حقوقهم، فالإجراءات القضائية ضمانات قوية تكفل حفظ حقوق المتقاضين، ومن خلالها يتنسى للخصوم أن يستكملوا الدعوى الشرعية دون أن ترد من قبل القضاء.

وبذلك، سوف يشتمل هذا الدليل على قسمين رئيسيين: القسم الأول، يُعنى بالتعريف العام بالمحاكم الشرعية وأنواعها ودرجاتها ومناطق اختصاصها في محافظات الضفة الغربية، بالإضافة إلى بيان أجهزة المحاكم الشرعية، وتوضيح مهامها داخل المحكمة، والأشخاص المتفاعلين معها. أما القسم الثاني، فيتضمن مراحل وإجراءات الدعوى الشرعية من وقت بدء تسجيل الدعوى حتى يتم الفصل فيها، وصدور الحكم، وكيفية الطعن فيه وتنفيذه.



من الهام جداً معرفتك بالمحاكم الشرعية واختصاصاتها حتى تعلم أين تقدم دعواك الشرعية، كما

من المهم أن نعرض أمامك أجهزة المحكمة حتى تعلم أين تتوجه بقضيتك داخلها ...

درجات المحاكم الشرعية واختصاصاتها وأجهزتها:

من المعلوم أن الدعاوى الشرعية تتمتع بذاتية خاصة بها، فهي تتعلق بمسائل على جانب كبير من الحساسية، كالزواج والطلاق والأولاد والتركة وغيرها من المسائل التي تنظم علاقة الأفراد داخل الأسرة الواحدة. لذلك احرص على أن يكون لجوءك إلى المحاكم بحثاً عن طرق لحل المشكلات بعد عجزك عن ذلك ودياً. وقد أتاح القانون فرصة للمتخاصمين بأن تدرس قضيتهم في أكثر من مرحلة، فإذا صدر الحكم القضائي بحقك وحتى تطمأن نفسك من هذا الحكم، تستطيع التقدم بدعواك مرة ثانية إلى محكمة أعلى درجة لتعيد نظر القضية، فالمحاكم الشرعية تقسم حسب درجاتها كما يلي:-

درجات المحاكم الشرعية:

- 1- **المحاكم الابتدائية:** وهي الدرجة الأولى في التقاضي، أي أن الدعوى الشرعية ترفع إليها ابتداءً، وهي محكمة موضوع، وتصدر أحكاماً قضائية ابتدائية في الدعاوى المعروضة عليها، ويحكم فيها قاضي منفرد.
- 2- **محاكم الاستئناف:** وهي الدرجة الثانية في التقاضي، أي أنها تنتظر في الدعاوى الشرعية المستأنفة لها من قبل المحاكم الابتدائية، وهي أيضاً محكمة موضوع، وتؤلف من رئيس وعدد من الأعضاء.
- 3- **المحكمة العليا الشرعية:** وهي الدرجة الثالثة والنهائية في التقاضي، وهي محكمة قانون، وتتكون من قاضي رئيس وعدد من الأعضاء.

يقصد بمحكمة الموضوع المحكمة التي تنتظر بموضوع القضية من كافة جوانبها سواء الدفوع الشكلية أم الموضوعية وإدعاءات الأطراف والبيانات المقدمة من قبلهم كمحكمة البداية، وتدقيق عمل المحكمة الأدنى منها درجة من حيث كيفية معالجتها لموضوع القضية كمحكمة الاستئناف. أما محكمة القانون، فهي محكمة تراقب مدى تطبيق قاضي الموضوع للقانون على القضية كالمحكمة العليا الشرعية.



اختصاص المحاكم الشرعية:

أي محكمة مختصة بالنظر في دعاوى الشرعية؟

لكل محكمة سلطة في نظر الدعاوى تبعاً لمكان وجودها، ولنوع القضية المراد رفعها، فللمحاكم الشرعية اختصاصين يجب عليك أخذهما بعين الاعتبار عند تقديم الدعوى -حتى يتم السير في إجراءاتها-، وهما الاختصاص المكاني والاختصاص الوظيفي، وسيتم توضيح ذلك كما يلي:

➤ الاختصاص المكاني للمحاكم الشرعية:

توجد محكمة شرعية ابتدائية واحدة أو أكثر في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية، وتقام الدعوى الشرعية الابتدائية في محكمة المحل الذي يقيم فيه المدعى عليه، فتقديم الدعوى يكون لدى المحكمة التي تقع ضمن المحافظة التي يسكن بها من أردت رفع الدعوى عليه، وفي حال لم يكن للمدعى عليه محل إقامة، فالدعوى ترفع أمام المحكمة التي يقيم فيها المدعي. غير أنه يستثنى من ذلك الدعاوى التالية:

1. الدعاوى المتعلقة بالأوقاف غير المنقولة ← تنتظر في محكمة المحل الموجود فيه الوقف.
2. دعاوى مديونات أموال الأيتام والأوقاف ← تنتظر في محكمة المحل الذي جرى فيه العقد.
3. دعوى الوصية ← تنتظر في محكمة إقامة المتوفى أو في محل وجود التركة.
4. دعاوى النكاح ← تنتظر في محكمة المدعى عليه أو المحكمة التي جرى في منطقتها العقد.
5. دعاوى الافتراق ← تنتظر في محكمة المدعى عليه أو المحكمة التي جرى في منطقتها العقد أو في محكمة المحل الذي وقع فيه الطلاق.
6. حق تقدير النفقة للأصول والفروع والصغار وفاقدي الأهلية والزوجات وطلب الحضانة وتقرير أجره الرضاع والمسكن ← لجميع المحاكم.

ملاحظة:- إذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقيين، أو كان موضوع الدعوى واحداً تنتظر الدعوى في محكمة أحدهم، وإذا أقيمت في محكمة امتنع على غيرها رؤية الدعوى ما لم تكن من الدعاوى المستثناة.

➤ الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية:

حدد القانون اختصاصات المحاكم الشرعية على النحو التالي:

1. الوقف وإنشاؤه من قبل المسلمين، وشروطه، والتولية عليه، واستبداله، وما له علاقة بإدارته الداخلية وتحويله المسفقات والمستغلات الوقفية للاجارتين وربطها بالمقاطعة.
2. الدعاوى المتعلقة بالنزاع بين وقفين، أو بصحة الوقف وما يترتب عليه من حقوق أسست بعرف خاص، أما إذا ادعى أحد الطرفين بملكية العقار المتنازع فيه مع وجود كتاب وقف، أو حكم بالوقف، أو كان العقار من الأوقاف المشهورة شهرة شائعة عند أهل القرية أو المحلة وأبرز مدعي الملكية في جميع هذه الحالات أوراقاً ومستندات تعزز ادعاءه، فعلى المحكمة أن توجّل السير في الدعوى وتكلفه مراجعة المحكمة ذات الصلاحية خلال مدة معقولة، فإذا أبرز ما يدل على إقامة الدعوى لدى تلك المحكمة، تقرر المحكمة الشرعية وقف السير في الدعوى التي أمامها إلى أن تثبت المحكمة في شأن ملكية العقار وإلا سارت في الدعوى وأكملتها.
3. مداينات أموال الأيتام والأوقاف المربوطة بحجج شرعية.
4. الولاية والوصاية والوراثة.
5. الحجر وفكه واثبات الرشد.
6. نصب القيم والوصي وعزلهما.
7. المفقود.
8. المناكحات والمفارقات والمهر والجهاز وما يدفع على حساب المهر والنفقة والنسب والحضانة.
9. كل ما يحدث بين الزوجين ويكون مصدره عقد الزواج.
10. تحرير التركات الواجب تحريرها والفصل في الادعاء بملكية أعيانها والحكم في دعاوى الديون التي عليها، إلا ما كان منها متعلقاً بمال غير منقول أو ناشئاً عن معاملة تجارية وتصفياتها وتقسيمها بين الورثة وتعيين حصص الورثين الشرعية والانتقالية.
11. طلبات الدية إذا كان الفريقان مسلمين، وكذلك إذا كان أحدهما غير مسلم ورضياً أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية.
12. التخارج من التركة كلها أو بعضها في الأموال المنقولة وغير المنقولة.

13. الهبة في مرض الموت أو الوصية.

14. الإذن للولي والوصي والمتولي والقيم ومحاسبتهم والحكم بنتائج هذه المحاسبة.

15. الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الإسلامية المسجلة لدى المحاكم الشرعية إذا كان الواقف غير مسلم واتفق الفراء على ذلك.

16. كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية بين المسلمين.

17. كل عقد زواج سجل لدى المحاكم الشرعية، أو أحد مأذونيهما وما ينشأ عنه.

في حال كانت دعواك الشرعية تتضمن احدى الحالات المذكورة أعلاه، يتوجب عليك الذهاب إلى المحكمة الشرعية الابتدائية أولاً وتقديم دعواك أمامها.

اختصاص محكمة الاستئناف الشرعية:

لمحكمة الاستئناف صلاحية الفصل في الدعوى الشرعية وذلك عن طريق الآتي:

- الفصل في الأحكام المستأنفة من قبل الخصوم والصادرة من المحاكم الشرعية الابتدائية.
- الفصل في الأحكام المستأنفة وجوباً وبشكل تلقائي من قبل محاكم البداية وذلك في الدعاوى التي يتعلق بها حق الله تعالى -الحق العام-، وتسمى "دعاوى الحسبة". وذلك في حال عدم قيام الأطراف باستئناف هذه الأحكام.

توجد دعاوى يستطيع أي فرد أن يرفع دعوى قضائية بها وذلك لتعلقها بحق الله تعالى، إلا أنه مع انشغال الناس بشؤون حياتهم تقوم النيابة العامة الشرعية بتمثيل حق الله تعالى وتسمى "دعاوى الحسبة" مثل دعاوى القاصرين، فاقدى الأهلية، الوقف، بيت المال، أحكام فسخ النكاح، التفريق، الطلاق، الرضاع المانع للزوجية، الإمهال للجنة والجنون وغيرها من الدعاوى.

اختصاص المحكمة العليا الشرعية:

تختص المحكمة العليا في نظر الدعوى الشرعية في الأحوال التالية:

- الطعن من قبل الخصوم في الأحكام النهائية الصادرة من محاكم الاستئناف أمام المحكمة العليا الشرعية إذا كان هناك مخالفة للقوانين الخاصة بالمحاكم الشرعية، أو وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات.

- الطعن من قبل محاكم الاستئناف في الأحكام الصادرة من قبلها وجوباً بعد انتهاء مدة الطعن - أي لم يتم الخصوم بالطعن في هذه الأحكام خلال المدة القانونية-، وهي القضايا التي تتعلق بحق الله تعالى مثل قضايا القاصرين وفاقدي الأهلية والوقف ودعاوى النسب وما ذكر سابقاً من قضايا الحق العام.
- الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة الإستئناف الشرعية ولها صفة الاستعجال كالنفقات، وأجور الحضانة والرضاع والمسكن والحضانة والمشاهدة.

أجهزة المحكمة الشرعية والأشخاص المتفاعلين معها:



- أجهزة المحكمة الشرعية
 - قاعة المحكمة: ويوجد فيها هيئة القضاة والتي قد تتكون من عدة قضاة أو قاضي فرد، وهو من يترأس جلسة المحاكمة ويقضي في دعواك، ويتم مخاطبته بعبارة "حضرة القاضي" أو "سيدي القاضي".
 - النيابة العامة الشرعية: وهي من تتولى القضايا التي يتعلق بها حق الله تعالى وتسمى بدعاوى "الحسبة" كدعاوى الطلاق والنسب والزّدة وفسخ عقد الزواج أو بطلانه، والدعاوى الخاصة بالصغار وفاقدي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين ومحاسبة وعزل الأولياء والأوصياء، ودعاوى الأوقاف والهبات والوصايا، بحيث يكون المدعي فيها هو وكيل النيابة/ المدعي باسم الحق العام الشرعي.
 - كاتب الاستدعاءات: وهو موظف داخل المحكمة يساعد جمهور المتقاضين على صياغة لائحة الاستدعاء بحيث يكتب اللائحة كما يمليه عليه المدعي، ويقدم المشورة القانونية فيما يخص نوع القضية المراد التقدم باستدعاء للقضاء بشأنها.
 - أمين الصندوق: هو المكان المخصص لدفع الرسوم القضائية التي تمّ النص عليها بموجب القانون، بحيث يطلب الموظف دفع مبلغ معين حسب القضية التي تقوم بتقديمها، والعملة التي يتم التعامل بها داخل المحكمة هي "الشيكل".
 - قلم المحكمة: وهو المكان الذي يتم اللجوء إليه بعد دفع الرسوم لتسجيل الاستدعاء، بحيث يقوم الموظف بإعطاء رقم متسلسل للدعوى وموعد الجلسة لنظرها بيوم وتاريخ محدد، وتسمى هذه المرحلة مرحلة "تأسيس الدعوى".

➤ **دائرة الإرشاد الأسري:** هي دائرة داخل المحكمة والهدف من انشائها معالجة النزاعات الأسرية والقضايا المتعلقة بتلك النزاعات عن طريق ارشادهم الى بناء أسرة سليمة خالية من المشاكل، وتقديم النصح والمعونة القانونية في مجال الأحوال الشخصية.

➤ **الحاجب:** هو من ينادي على الأشخاص المتقاضين للدخول إلى قاعة المحكمة عندما يحين موعد الجلسة، ويوجهك إلى المكان الذي تجلس أو تقف فيه.

• الأشخاص المتفاعلين مع المحكمة الشرعية:

➤ **المدعي:** وهو الذي يقوم برفع الدعوى أمام المحكمة الشرعية على خصمه في مسألة تدخل ضمن مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين.

➤ **المدعى عليه:** وهو من تقام الدعوى ضده أمام المحاكم الشرعية من قبل المدعي في مسألة تدخل ضمن مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين.

➤ **المحامين:** وهم من يتم توكيلهم من قبل الخصوم -المدعي والمدعى عليه- لتمثيلهم أمام المحاكم الشرعية، وذلك للمطالبة بحقوقهم التي يدعون بها والدفاع عنها، فالمحامي هو من يتولى دعواك الشرعية أمام القضاء.

➤ **الشهود:** هم أشخاص يجوز للخصوم إحضارهم لإعطاء أدلة في قضيتهم، فالشهود يروون الأحداث ذات العلاقة بالقضية حينما يطلب القاضي منهم ذلك، وقد يناقشهم المحامون في رواياتهم للوصول إلى الحقيقة.

➤ **الجمهور:** عادةً ما تكون جلسات المحاكمة علنية، فيكون بمقدور أي شخص أن يحضر جلستك، وبذلك يمكنك أن تصطحب معك بعض أفراد عائلتك أو أصدقائك ليدعموك معنوياً، وفي حال شعورك بالضيق أو

الحرص من وجود الجمهور وحضور قضيتك أطلب من القاضي أن تكون الجلسة سرية.

القسم الثاني:-

عزيزي القارئ: يحتوي هذا القسم على معلومات قانونية دقيقة جداً، لذلك إقرأ بتمعن وانتبه

لما سيذكر في هذا الدليل.

قبل المثول أمام المحكمة:-

أولاً:

مثولك أمام المحكمة الشرعية يكون إما بصفتك مدعي أو مدعى عليه، لذلك يجب أن تعرف حقوقك بموجب قوانين الأحوال الشخصية، ولم تشترط تلك القوانين أن تقوم بتوكيل محامٍ لمباشرة القضية الخاصة بك ابتداءً، فتستطيع أن تباشرها بنفسك في أولى المراحل. ولكن تذكر أن المحكمة سوف تتخذ قرارات بشأنك، ولهذا يفضل أن تحصل على المساعدة القانونية إما من خلال توكيل محامي شرعي، أو لجوءك سيدتي إلى المراكز القانونية التي تقدم استشارات قانونية مجانية بالنسبة للنساء. فمصادر معلومات حقا يجب أن تكون موثوقة، أي أن طلب الاستشارة القانونية يكون من متخصصين وليس من قبل الأقرباء، أو موظفي المحكمة، أو أي مصدر آخر غير قانوني.

وفي حال أردت توكيل محامي شرعي لمتابعة إجراءات التقاضي أمام المحكمة، فتذكر أن تأخذ كافة الأوراق القانونية الخاصة بقضيتك لدى أول لقاء معه. واعلم أن المحامين هم أمناء دعواك الشرعية أمام القضاء، فعلى عاتقهم يقع واجب اسداء المشورة وشرح كافة أبعاد القضية.

نصت المادة (2) من قانون المحامين الشرعيين رقم (12) لسنة 1952 على انه: "تتألف مهنة المحاماة الشرعية من القيام بالإجراءات الشرعية والقانونية امام أية محكمة شرعية ابتدائية أم استئنافية بالنيابة عن شخص آخر في أية دعوى أو معاملة من يوم تقديمها حتى آخر معاملة تنفذ فيها ويشمل ذلك: 1- الحضور بالنيابة عن شخص آخر لدى أي مجلس أو لجنة أو أي شخص يقوم بالنيابة عن أية محكمة شرعية أو تنفيذاً لقرار من قراراتها ولدى دائرة الإجراء أو أية دائرة رسمية أخرى لعلم يتعلق بما هو موكل به لدى المحاكم. 2- تنظيم المستندات واللوائح لاستعمالها في المحاكم الشرعية. 3- اسداء الرأي والمشورة للموكلين في المسائل الشرعية والقانونية. 4- ملاحقة جميع المعاملات التي تقع ضمن نطاق مهنته".

لدى الاتفاق على أتعاب المحاماة، فأنت تكون أمام إحدى الفروض الآتية:

- يجوز لك أن تقوم بتنظيم اتفاق خطي يبين فيه أجره أتعاب المحامي وكيفية دفعها، وفي حال وقع تنازع فيما بينك ومحاميك الموكل بقضيتك ينفذ مضمون ذلك الإتفاق إلا إذا رأته المحكمة الشرعية أنه غير عادل ولا معقول، فيجوز لها حينئذٍ أن تقرر المبلغ الذي تعتبره كافياً بعد النظر في جميع ظروف تلك القضية.

- إذا لم يكن هناك اتفاق خطي بشأن أتعاب المحاماة جاز للمحامي أن يطلب من المحكمة الشرعية أن تقدر له الأجر الذي تراه عادلاً ومعقولاً، وكل قرار تصدره المحكمة في موضوع الأجر يكون قابلاً للاستئناف وفق ما هو مقرر في القانون.

ويعتبر كل ما يجوز لك عمله أو القيام به أمام المحكمة يجوز أن يعمله ويقوم به المحامي الذي قمت بتعيينه، وذلك بموجب وكالة مسجلة حسب الأصول، وإذا ما قمت بتفويضه بتبليغ الأوراق القانونية عنك تعتبر كل ورقة بلغت إليه في الدعوى قد بلغت إليك.

ويحق لك سواء كنت مدعياً أم مدعى عليه أن تعزل محاميك في أي دور من أدوار المحاكمة، ولكن يجب عليك إبلاغ المحكمة إشعاراً بهذا العزل وتبليغ نسخة إلى الفريق الآخر من دعواك، على عكس المحامي إذ لا يجوز له الانسحاب من الدعوى إلا بإذن المحكمة.

تسجيل الدعوى:-

ثانياً

- 1- الذهاب إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى مكانياً ووظيفياً كما ذكر سابقاً.
- 2- تقديم طلب استدعاء لدى كاتب الاستدعاءات، حيث يقوم الموظف بكتابة الاستدعاء على لسان المدعي، ويكتب ما تمليه عليه من وقائع وطلبات.

يلتقي موظف الإرشاد بالمدعي أولاً وحده في مكتبه، قم بعرض مشكلتك عليه ولا تشعر بالحرص حيث يكون نقاشك معه في أجواء من السرية المطلقة. إذا ما استدعت الحاجة يقوم موظف الإرشاد باستدعاء المدعى عليه ومحاولة الإصلاح فيما بين الطرفين، ومن الممكن ان يستدعي الموظف من له تأثير على الخصوم للإصلاح، أو الوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين وغير مخالف للأحكام الشرعية او القانون.

وهنا قد ينتج عن هذه المرحلة إحدى الفرضين:

- الإصلاح أو التوصل إلى اتفاق فيما بين الأطراف وعندها يدون الاتفاق في نموذج رسمي ويوقع عليه الطرفين وشاهدان.
- عدم الإصلاح أو التوصل إلى اتفاق بين الأطراف، وعندها يقوم موظف الإرشاد بتحويل الأمر إلى القاضي للبدء بإجراءات التقاضي.

3- إعلم أنه قبل البدء بإجراءات التقاضي

يجب أن يتم دفع رسوم القضية لدى أمين الصندوق وذلك في حالة عدم تحويل القضية للإرشاد أو في حال



تحويلها وعدم التوصل لحل، حيث يطلب منك الموظف دفع مبلغ معين حسب موضوع القضية التي قمت بتقديمها، وغالباً لا تكون رسوم القضايا كبيرة، فالحد الأقصى للرسوم (400) شيكل، والحد الأدنى (40) شيكل.

4- بعد دفع الرسوم يتم تسجيل القضية لدى قلم المحكمة (تأسيس القضية)، حيث تأخذ القضية رقم وتاريخ موعد الجلسة لنظر القضية.

ما هي الدعوى الشرعية؟ تعتبر الدعوى سلطة منحها القانون لك في اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم قضائي في تقرير حقه أو حمايته، فإن كان لك حق، كفلت لك القوانين حق التقاضي أي التمكين من رفع دعوى، وإن كنت مدعى عليه بحق ما مُكنت من الرد أو الاجابة على هذه الدعوى.

من هم أطراف الدعوى؟ المدعي، المدعى عليه والمدعى به.

ما هي شروطها؟ للدعوى الشرعية شروط يجب أن يتم مراعاتها حتى تكون صحيحة، ومن أهمها ما يلي:

✓ **شروط متعلقة بالدعوى:**

- أن تكون بألفاظ تفيد الجزم، إذ لا تصح الدعوى بلفظ "أظن" أو "أشك".
- أن يطلب المدعي من القاضي الحكم على المدعى عليه بالمدعى به والزامه به وعدم منازعته فيه.
- أن تكون الدعوى ملزمة للخصم بشيء.
- أن تكون خصومة حقيقية فيما بين المدعي والمدعى عليه وليس بقصد الاحتيال أو التواطؤ.
- أن لا يكون في الدعوى تناقض، فإن وجد فلا بد من رفعه إما بالتوفيق أو بالعدول عن أحد القولين المتناقضين.

✓ **شروط متعلقة بالمدعي:**

- أن تتوفر في المدعي أهلية التقاضي أي العقل والبلوغ، وإن لم يكن كذلك يخاصم عنه وليه أو وصيه.
- أن يكون للمدعي صفة في الدعوى، أي أنه صاحب الحق أو ولي أو وصي أو وكيل عن صاحب الحق.

✓ **شروط متعلقة بالمدعى عليه:**

- أن تتوفر في المدعى عليه أهلية التقاضي أي العقل والبلوغ، وإن لم يكن كذلك يخاصم عنه وليه أو وصيه.
- أن يكون المدعى عليه معلوماً شخصه وليس مجهولاً.

✓ **شروط متعلقة بالمدعى به:**

- أن يكون المدعى به مشروعاً.
- أن تكون الدعوى مشتملة على بيان المدعى به بياناً كافياً يزيل كل لبس ويوضح كل مبهم، حيث يشترط لصحة الدعوى معلومية المدعى به.
- أن يكون المدعى به محتمل الثبوت لدى القضاء، فلا يجوز لشخص أن يدعي البنوة لطفل معروف نسبه.

ماذا يقصد بالأهلية؟

أي أن يكون كل من المدعي والمدعى عليه عاقلاً بالغاً، فالعقل أن لا يكون أحد الخصوم مجنون أو معتوه أو به مرض عقلي يمنعه من اللجوء إلى القضاء. أما البلوغ فيقصد به إكمال 15 عاماً بالحساب القمري الهجري، وإذا كان المدعي أو المدعى عليه مراهقاً، أي من أكمل 12 عاماً من الذكور بالحساب القمري الهجري، ومن أكملت 9 سنوات من العمر بالحساب القمري الهجري يسأل القاضي عن البلوغ إما بالإحتلام أو الإحبال أو الحيض أو الحمل، فإذا أقر به وكان من ظاهر الحال أنه بالغ، تعتبره المحكمة خصماً.

ما هو العمر بالحساب القمري الهجري؟

يحسب أولاً السن بالحساب الشمسي الميلادي، ثم يضاف على كل سنة 11 يوماً، فإذا كان المجموع 15 سنة قمرية هجرية يعتبر المراهق بالغاً.

من هو الولي والوصي؟

في حال لم يكن أحد الخصوم بالغاً أو عاقلاً أو كلاهما يحل محله في المخاصمة وليه، والولي هو الأب إن كان موجوداً، أو جدّه إن لم يكن الأب موجود، أو من يختار من قبلهما ليكون وصياً عليه، وفي حال لم يكن له أب أو جد على قيد الحياة ولا وصي مختار من قبلهما تعين المحكمة وصياً له للخصومة في الدعوى.

لائحة الدعوى:

ثالثاً

يجب أن تقدم لائحة الدعوى بشكل صحيح، وذلك بأن تشتمل على البيانات التي تم النص عليها بموجب القانون، وفيما يلي نموذج لائحة دعوى:-

ذكر اسم المحكمة المقدم لها لائحة الدعوى حسب الإختصاص المكاني
أو الوظيفة،

لدى محكمة الشرعية

دعوى أساس رقم/.....

اسم المدعي/ة والشهرة ومكان الإقامة والعنوان، واسم الشخص الذي يمثله/ ل (الولي أو الوصي أو المحامي) والصفه على التوالى إن وجد.

المدعي/ة

اسم المدعى عليه/ ل والشهرة ومكان الإقامة والعنوان، واسم الشخص الذي يمثله/ ل (الولي أو الوصي أو المحامي) والصفة على التوالى إن وجد.

المدعى عليه/ ل

يجب بيان الحق المدعى به، أمثلة ذلك: أجره الحضانه/ نفقة أولاد/ طلاق/ تفريق

موضوع الدعوى

لائحة وأساس الدعوى

- 1-
2- موجز عن الوقائع والبيانات التي يستند اليها المدعي في دعواه

الصلاحية: لمحكمة صلاحية النظر والفصل في هذه الدعوى

البيانات: تحضر وتقدم أثناء المحاكمة

الطلب: يلتمس المدعي/ة المذكور/ة من المحكمة الموقرة تعيين موعد المحاكمة وتبليغ ذلك إلى المدعي عليه وغب الثبوت الحكم على المدعي عليه/ ل المذكور/ة ويشملها (ذكر الطلبات الخاصة بكل دعوى) حسب الوجه الشرعي وتضمن المدعي عليه/ ل الرسوم والمصاريف.

مع الإحترام

توقيع المدعي/ة/...../.....

تقديم لائحة الدعوى:

يجب أن تقدم لائحة الدعوى بشكل صحيح، وذلك بأن تشتمل على البيانات التي تم النص عليها بموجب القانون،

فيجب أن تتضمن على الآتي:

- 1- اسم المحكمة المقدمة إليها صحيفة الدعوى.
- 2- اسم المدعي وشهرته ومكان اقامته وعنوانه، واسم الشخص الذي يمثله (وليه أو وصيه أو محاميه) وصفته وعنوانه على التوالي إن وجد.
- 3- اسم المدعي عليه ومكان اقامته وعنوانه، واسم الشخص الذي يمثله (وليه أو وصيه أو محاميه) وصفته وعنوانه على التوالي إن وجد.
- 4- بيان موضوع الدعوى (الحق المدعى به).
- 5- موجز عن الوقائع والبيانات التي يستند اليها المدعي في دعواه.

- ✓ يجب أن يكون عنوان المدعي والمدعى عليه واضحاً بما يساعد في سرعة التبليغ
- ✓ يجب أن تكتب صحيفة الدعوى بالحبر وبخط واضح أو عن طريق الطباعة بواسطة جهاز الحاسوب، على أن تستخدم كل صفحة على حدا- عدم الكتابة خلف الورقة-، وبدون شطب، وتوقع في نهايتها من قبل المدعي أو وكيله إن وجد.
- ✓ يجوز تعدد المدعين أو المدعى عليهم في الدعوى الواحدة، ومن الممكن أن يفوض واحد منهم أو أكثر في حضور المحكمة والمرافعة ومتابعة إجراءات القضية، كما يجوز للمدعى عليهم أن يفوضوا واحد أو أكثر، على أن يكون التفويض خطي وموقع من الأشخاص الصادر منهم التفويض.

مذكرة الحضور:-

رابعاً

بعد تقديم لائحة الاستدعاء وقيدتها ودفع الرسوم، يقوم كاتب المحكمة بتنظيم مذكرة موقعه من القاضي ومختومه بختم المحكمة الرسمي لحضور المدعى عليه إلى المحكمة ومحدد فيها موعد نظر القضية من حيث الزمان والمكان، ويُعد نسخاً عن مذكرة الحضور بعدد نسخ لائحة الاستدعاء، ويبلغ المدعى عليه نسخة منها مع نسخة من لائحة الاستدعاء. تتضمن المذكرة تكليف بالحضور إلى المحكمة، وتقديم مذكرة جوابية رداً على لائحة الاستدعاء التي قدمها المدعي إذا شاء ذلك في الدعاوى التالية:-

- 1- إذا كانت قيمة موضوع الدعوى أكثر من خمسين ديناراً.
- 2- الدعاوى المتعلقة بالوقف.
- 3- دعاوى النسب والإرث والوصية وعزل الوصي والقيم.
- 4- دعاوى الحجر وفكه.
- 5- دعاوى الدية.

على أن يكون ذلك خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه مذكرة الحضور، وفي وقت لا يقل عن الميعاد المعين للجلسة وعن عشرين يوماً من تاريخ التكليف بالحضور. كما يجوز للمدعى عليه أن يقدم دفاعاً خطياً إذا أراد أو أمرته المحكمة بذلك في غير الدعاوى المذكورة سابقاً.

يجب أن تعلم الآتي:-

- ✓ بعد تقديم لائحة الاستدعاء أو المذكرة الجوابية لا يجوز إضافة أسباب جديدة غير الأسباب الواردة في اللائحة أو المذكرة، كما لا يجوز الإدعاء بأمور واقعية غير متفقة مع ما تم ذكره سابقاً.

- ✓ في حال أراد المدعي أو المدعى عليه تقديم مستندات أو أدلة جوهرية فيجب أن يتم ارفاقها في لائحة الاستدعاء إذا كنت مدعياً أو في المذكرة الجوابية إذا ما كنت مدعى عليه.
- ✓ إذا ما تم اغفال أو نقص بيان يجب أن تذكره أو تلافيه في لائحة الاستدعاء، فمن أجل صحتها ضمن لك القانون أن يسأل القاضي المدعي في الإدعاء أو المدعى عليه في حالة الدفع توضيح وتصحيح ذلك على أن لا يزيدك علماً.

تليغ الأوراق القضائية:-

خامساً

تعتبر المعلومات الآتية هامة للمدعي عليه، بحيث يتم تليغك بالدعوى المقدمة ضدك وفقاً للآتي:

عند تقديم لائحة الاستدعاء من قبل المدعي إلى قلم المحكمة وجب على القلم تليغ المدعى عليه بصورة منها، وأي ورقة قضائية تصدرها المحكمة للتبليغ تُسَلَّم إلى المُحضر لأجل تليغها، ويتم ذلك حسب الأحوال التالية:-
أولاً: تسليم نسخة من الأوراق القضائية إلى المدعى عليه المراد تليغه بالذات أو إلى وكيله المفوض قانوناً بقبول التبليغ عنه.

ثانياً: إذا تعذر تليغ المدعى عليه بالذات يجوز إجراء التبليغ في محل إقامته لأي فرد من أفراد عائلته يسكن معه وتدل ملامحه على أنه بلغ الثامنة عشرة من عمره.

ثالثاً: إذا لم يعثر المحضر -بعد بذل الجهد اللازم- على المدعى عليه أو على أي شخص يمكنه تليغه بالنيابة عنه، أو إذا رفض المدعى عليه أو الشخص الذي كان يمكنه تليغه قبول التبليغ، فعلى المحضر أن يعلق نسخة من الورقة القضائية المراد تليغها على الباب الخارجي أو على جانب ظاهر للعيان من البيت الذي يسكنه المدعى عليه أو يتعاطى فيه عمله عادة، ثم يعيد النسخة الأصلية من تلك الورقة إلى المحكمة مع شرح واقعة الحال عليها، ويجوز للمحكمة أن تعتبر تعليق الأوراق على هذا الوجه تليغاً صحيحاً.

رابعاً: إذا تعذر إجراء التبليغ في الأحوال السابقة يجوز للمحكمة اصدار قرار بإجراء التبليغ بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع بارز في المحكمة ونسخة أخرى على جانب ظاهر للعيان من البيت المعروف أنه آخر بيت كان يقيم فيه المدعى عليه، أو المحل الذي كان يتعاطى فيه عمله إن كان له بيت أو محل كهذا.

ملاحظة:- إذا أصدرت المحكمة قراراً باتباع هذه الطريقة من التبليغ يجب أن يعين في القرار المذكور موعد لحضور المدعى عليه أمام المحكمة وتقديم دفاعه إذا دعت الحاجة إلى ذلك وفقاً لما تتطلبه الحالة.

أحوال أخرى في تليغ الأوراق القضائية:

إذا ما كنت مدعى عليه اعلم أن من حقلك بموجب القانون أن يكون التبليغ على الوجه التالي في الأحوال الآتية:

- ✓ تليغ ناقصي أو فاقد الأهلية: يتم تليغ الأوراق القضائية إلى الولي أو الوصي عليه.

- ✓ تبليغ المعتقلين: ترسل الأوراق القضائية إلى الموظف المسؤول عن المحل المعتقل فيه ليتولى تبليغك، وفي حال رغبتك في الدفاع عن نفسك يجب على السلطة المختصة أن تكفل حضورك إلى المحكمة في الموعد المقرر، وإذا لم ترغب في الحضور، فعلى السلطة المختصة أن تخبر المحكمة بذلك.
- ✓ تبليغ موظفي الحكومة: ترسل الأوراق القضائية إلى رئيس المكتب أو الدائرة التابع لها ليتولى تبليغك.
- ✓ مستخدم لدى شركة: ترسل الأوراق القضائية إلى سكرتير الشركة التي تعمل لديها أو إلى أي شخص يدير مكتبها المسجل ليتولى تبليغك.
- ✓ القبائل الرحل والمقيمين في الأماكن النائية: تبلغ الأوراق القضائية بواسطة مخافر الدرك -الشرطة-، ويعتبر تصديق رئيس المخفر على التبليغ بمثابة تبليغ المحضر لك.
- ✓ الإقامة في منطقة محكمة أخرى: تبلغ الأوراق القضائية إلى المحكمة التي يقع المدعى عليه ضمن دائرة اختصاصها لتتولى تبليغك ثم تعيدها إلى المحكمة التي أصدرتها مرفقة بمحضر يفيد ما اتخذته بشأنها من الإجراءات.

يجب أن يقوم المحضر بأخذ توقيعك على نسخة من الأوراق القضائية اشعاراً بحصول التبليغ، ويترتب على المحضر في جميع الحالات التي يجري فيها التبليغ على أحد الوجوه المبينة سابقاً أن يشرح فور وقوع التبليغ على الورقة القضائية الأصلية أو نسختها أو في ذيل يلحق بها بياناً بتاريخ التبليغ وكيفية إجرائه، وان يذكر فيه إذا أمكن اسم وعنوان الشخص الذي كان معرّفاً للشخص المبلغ أو البيت الذي علقت عليه الورقة القضائية وأن يشهد شاهد على الأصل.

- في حال إعطائك عنوان لك ليتم تبليغك بأية أوراق قضائية، فإن أي تبليغ يجري إلى هذا العنوان يعتبر صحيحاً سواء كنت مدعي أو مدعى عليه.
- بعد تبليغك الأوراق القضائية أو تبليغ إحدى الجهات السابق ذكرها، تعاد الأوراق القضائية إلى المحكمة وتسير في الدعوى إذا رأيت أن التبليغ موافق للأصول وإلا تقرر إعادة التبليغ، حيث تتعقد الخصومة من تاريخ تبليغ المدعى عليه تبليغاً صحيحاً.

في يوم المحكمة (إجراءات السير في الدعوى):-

سادساً

الخطوة الأولى: يتوجب عليك الحضور في موعد جلستك الأولى باليوم والتاريخ المحدد، راجع الأوراق التي لديك لمعرفة الوقت الذي يجب أن تتواجد فيه، وعادةً ما تبدأ المحكمة جلساتها في الساعة 9:00 صباحاً، احرص على أن تكون في

موعدك في المحكمة أو حتى قبل ذلك. عادة ما يتم نظر القضايا بأسرع وقت ممكن، ولكن من الممكن أن تشغل المحكمة، فاستعد للإنتظار طوال اليوم حتى يحين موعد جلستك.

الخطوة الثانية: يجب أن تحدد قاعة المحكمة التي عليك التواجد بها، وفي حال عدم تمكنك من معرفة قاعة المحكمة التي يتوجب عليك المثول أمامها فاطلب من حاجب المحكمة مساعدتك.

الخطوة الثالثة: يحين موعد الجلسة بالمناداة على أطرف الدعوى بالأسماء ثلاث مرات، وفي أوقات متباعدة للتأكد من وجود الأطراف أو عدمه. احرص على أن تجلس في مكان يمكنك من سماع المناداة عليك حتى لا يفوتك سماع إسمك، وبكل الأحوال أخبر حاجب المحكمة بحضورك.

الخطوة الرابعة: قبل الدخول إلى قاعة المحكمة تأكد من غلق هاتفك المحمول وخلع أي قبعة أو نظارات شمسية أو أية

زينة يكون مبالغاً فيها، فأنت في مجلس

الحق، فعليك احترامه وحفظ هيئته.

من هنا تبدأ إجراءات الدعوى الشرعية أمام

القضاء

تجري المحاكمة في المحاكم الشرعية بصورة

علنية إلا في أحوال خاصة تقررها المحكمة

لإجرائها سراً سواء من تلقاء نفسها أو بناءً

على طلبك أو طلب خصمك إذا كان هناك موجب أو سبب يقتضي ذلك، مراعاة للأداب أو حرمة الأسرة.

يسأل القاضي ابتداءً عن حضور طرفي الدعوى، المدعي والمدعى عليه، وهنا يمكن أن يختلف وضع الدعوى على النحو الآتي:

الإحتمال الأول: حضور المدعي وعدم حضور المدعى عليه في موعد الجلسة المحدد، في هذه الحالة تنتظر المحكمة

في التبليغ إذا كان قد تمّ وفق الأصول-حسب القانون-، وهنا يكون أمامك كمدعي أن تطلب من المحكمة ثلاث

احتمالات:

✓ محاكمة المدعى عليه غيابياً، فيتم السير في الدعوى وإكمال إجراءاتها، أو ..

✓ إعادة تبليغ المدعى عليه وتأجيل الجلسة إلى موعد آخر وتبليغ المدعى عليه بتاريخ التأجيل، أو ..

✓ إذا لم يتم تبليغ المدعى عليه وفق العنوان المذكور في لائحة الاستدعاء، وذلك لأن المدعى عليه مجهول الإقامة أو لم يكن له مكان إقامة في البلاد أصلاً، بالتالي تعذر تبليغه بالطرق العادية، فعندها لك حق الطلب من المحكمة وفقاً للقانون أن تطلب تبليغه حسب الآتية:

- التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
- التعليق على باب آخر بيت كان يسكن ويقوم فيه.
- بالنشر في أحد الصحف اليومية المحلية.

الإحتمال الثاني: حضور المدعى عليه وعدم حضور المدعي، فأنت كمدعى عليه لك أن تطلب من المحكمة إحدى الأمرين:

- ✓ تأجيل الجلسة إلى موعد آخر وتبليغ المدعي بتاريخ التأجيل، أو ..
- ✓ إسقاط القضية، وفي هذه الحالة قد تجيبك المحكمة إلى طلبك إذا لم يكن هناك طارئ أو عذر شرعي، وقد ترى المحكمة تأجيل الدعوى وتبليغ المدعي بهذا التأجيل.

الإحتمال الثالث: لم يحضر المدعي ولا المدعى عليه، فللمحكمة أن تقرر إحدى الأمرين:

- ✓ إسقاط القضية، أو ..
- ✓ تأجيل الدعوى إلى موعد آخر وتبليغ الطرفين بهذا التأجيل.

الإحتمال الرابع: حضور المدعى عليه جلسة واحدة أو بعض الجلسات والتغيب عن الجلسات الأخرى، للمدعي حق طلب المحاكمة الغيابية بالصورة الواجهية، ولكن يترتب عليك دفع رسم صورة الحكم الصادر في دعواك لتبليغ المدعى عليه بهذا الحكم.

الإجراءات المتبعة في حالة حضور طرفي الدعوى

أولاً: يبدأ القاضي بسماع الدعوى في مجلس قضاؤه بعد التحقق من الأمور الآتية:

- بطاقتك الشخصية وذلك للتحقق من هويتك كمدعي أو مدعى عليه.
- صحة الخصومة، من حيث إذا ما كان المدعي أو المدعى عليه يحق له المخاصمة أم أنه قاصر أي لم يبلغ السن القانوني الذي يسمح له بالتقاضي-، أو أن الدعوى التي تقدم بها المدعي بقصد الإحتيال.

إذا كان في الدعوى قاصراً سواء ولد أو بنت، بأن لم يتجاوز عمر البنت (9) سنوات والولد (12) سنة، فلتتحقق صحة الخصومة تكلف المحكمة من يمثلهم بأن يحضرهم إلى المحكمة كي يتحقق القاضي من بلوغهم أو عدمه.

- صحة الوكالة سواء للمدعي أو المدعى عليه، فيما إذا كان فيها نقص أو قصور.

ثانياً: يسأل القاضي المدعي أو وكيله عن الدعوى، وهنا يجب أن تكرر صحيفة الدعوى وتقر بها وتطلب من المحكمة الحكم بموجبها.

ثالثاً: يقوم القاضي بالتدقيق في صحيفة الدعوى، فإذا وجد أن المدعي قد أغفل شيئاً يجب ذكره لصحة الدعوى أو أنه يوجد فيها نقص أو قصور أو جهالة أو غموض يسألك القاضي كمدعي أو وكيلك بتصحيح صحيفة الدعوى.

رابعاً: يسأل القاضي المدعى عليه أو وكيله عن الدعوى، ومن هنا تبدأ إثارة الدفوع الشكلية والموضوعية.

انتبه: فيما يلي سيتم عرض نقاط قانونية هامة جداً عليك فهمها بدقة حتى تحفظ حقك

✓ **الدفع:** هو وسيلة يجيب بها الخصم على طلب خصمه بقصد تفادي الحكم له بما يذعيه.

مثال: أن يطلب المدعي زوجته المدعى عليها للطاعة في مسكنه، فتدفع الزوجة بأن زوجها لم يدفع مهرها المعجل،

وتقسم الدفوع إلى: (أ) دفع شكلي. (ب) دفع موضوعي.

الدفوع الشكلية: هو دفع متعلق بالإجراءات وليس بأصل الحق المدعى به-موضوع الدعوى-، ويوجد دفوع يثيرها الخصوم، وهي:

1- **الصلاحية المكانية للمحكمة.** 2- **صحة توكيل المحامي.** 3- **وجود تناقض أو غموض أو جهالة في صفيحة الدعوى.** 4- **سبق صدور حكم في ذات الدعوى.**

ودفوع تثيرها المحكمة كدفع الإختصاص الوظيفي لها، كأن تكون الدعوى من اختصاص محكمة مدنية أو كنسية وليس المحكمة الشرعية.

الدفوع الموضوعية: هي دفوع متعلقة بأصل الحق المدعى به، أي أنها دفوع تمس موضوع الدعوى، مثال: أن يدفع المدعى عليه دعوى الحضانة بعدم أهلية المدعي للحضانة مع بيان الأسباب.

إذا ما وجدت أنت كمدعى عليه أن هناك دفع شكلي يمكنك التقدم به، يجب عليك إثارته قبل تقديم الدفوع الموضوعية وإلا سقط حقك فيه.

خامساً: بعد أن يثير المدعى عليه أو وكيله الدفع الشكلية إن وجدت، يكون أمامه إحدى الفرضين بعد سؤال القاضي له عن الدعوى:

- إنكار الدعوى كاملةً وعدم تقديم دفع موضوعية، أو
- تقديم دفع معين من قبل المدعى عليه أو وكيله.

إنكار الدعوى وعدم تقديم دفع من المدعى عليه



تكلف المحكمة المدعى إثبات دعواه بالبينة والبيانات في الدعاوى الشرعية هي كالاتي:

- هو الإقرار في مجلس القضاء بواقعة متعلقة بالدعوى أثناء سيرها امام القاضي، مثال: كأن يقر الزوج بأنه طلق زوجته.

الإقرار

البينة الخطية والشخصية

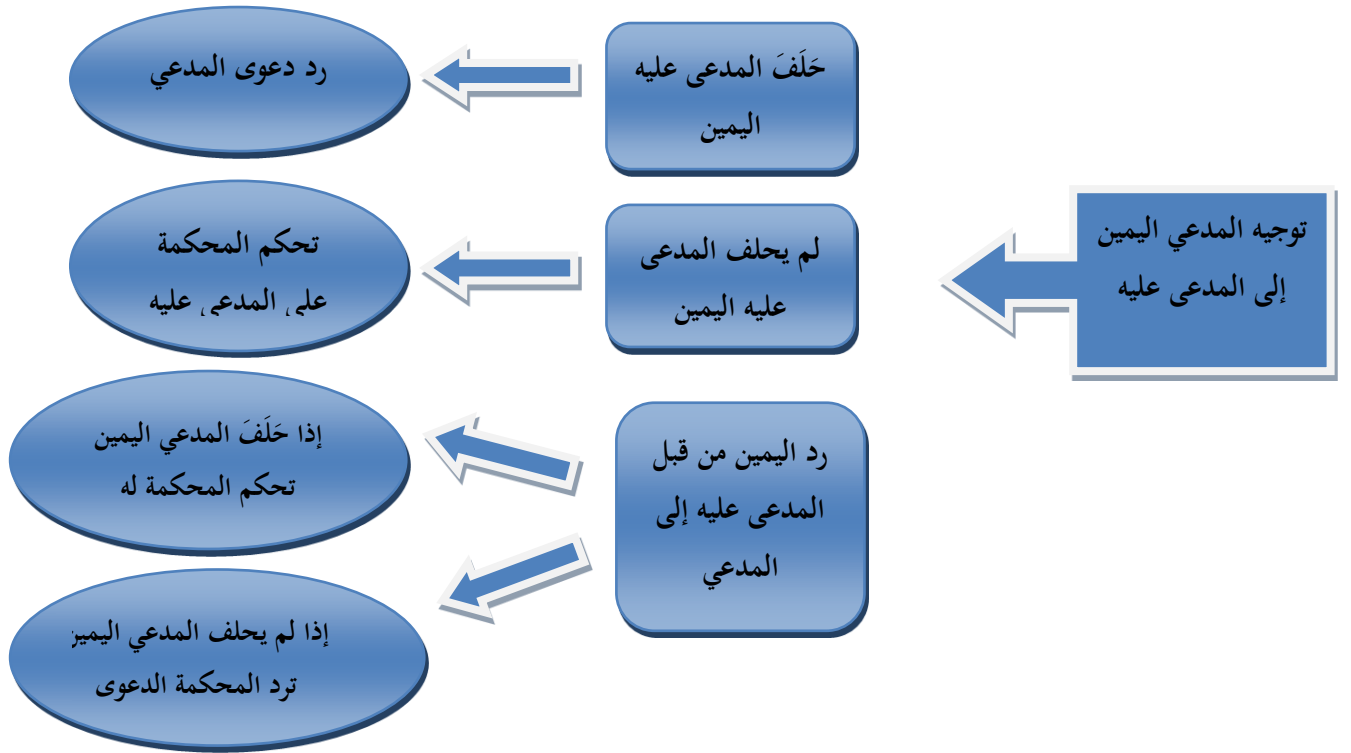
- **البينة الخطية:** وتقسّم إلى بينة خطية رسمية كوثيقة الزواج وشهادة الميلاد، والتي يتم تسجيلها لدى الدوائر الرسمية من قبل موظفين عموميين. أما البينة الخطية غير الرسمية فهي أوراق تم كتابتها فيما بين الأشخاص انفسهم ويوقعون عليها ولا يتم تسجيلها لدى الدوائر الرسمية.
- **البينة الشخصية:** وهي الشهادة، أي إخبار شخص بحق لغيره على غيره، ويشترط في الشاهد أن يكون قد شاهد الواقعة بنفسه، ويجوز في بعض الحالات الشهادة بالتسامع وهي أن يشهد شخص بواقعة سمع بها ولكن لم يشهد الواقعة نفسها أو الشهادة على الشهادة بأن ينوب شخص بالشهادة عن شخص شاهد الواقعة بنفسه. وهذه الحالات أجازت في حال تعذر شهادة الشاهد بنفسه لموت أو مرض أو سفر بعيد أو أية اذار تقتنع بها المحكمة.

- وهي الحلفان أو القسم، وهو تأكيد الشيء بذكر معظم وبصيغة مخصصة وهي "والله"، وتتعدد صيغ اليمين حسب كل دعوى.

اليمين

بعد تقديم البيانات اللازمة، أمامك احتمالين، إما أن تحكم لك الحكم بما طلبت في حال تمكنت من اثبات دعواك بأحد البيانات المذكورة أعلاه، وهنا تنتهي الدعوى. أما في حال لم تستطع إثبات دعواك بإحدى البيانات المذكورة، عندئذ عليك الطلب من المحكمة توجيه اليمين إلى خصمك.

طلب توجيه اليمين إلى المدعى عليه يضعك أمام الاحتمالات الآتية:



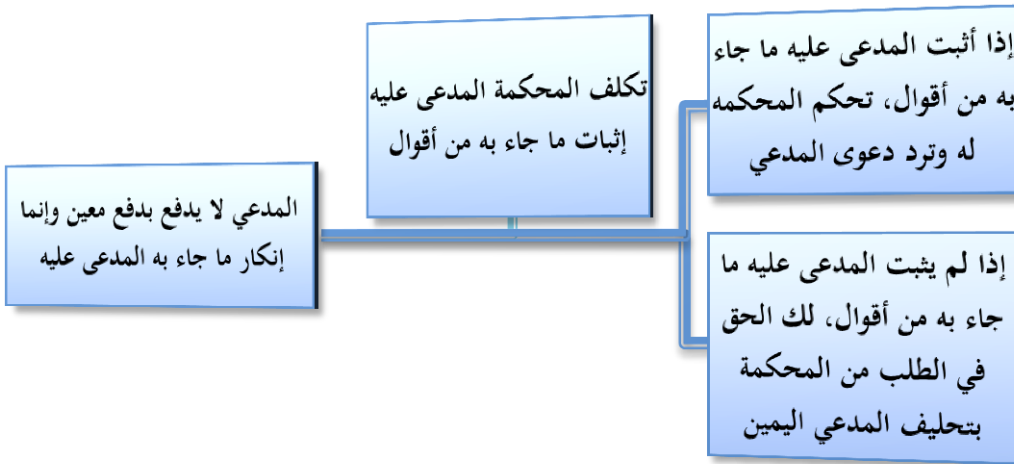
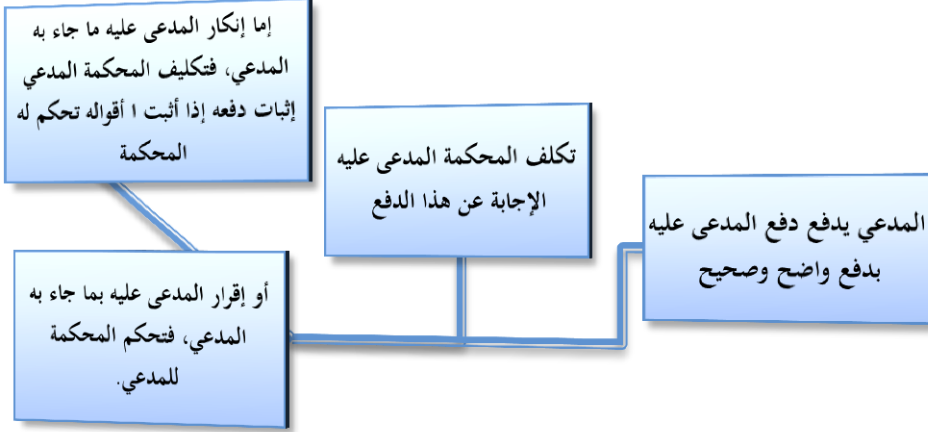
الفرض الثاني:

تقديم دفع معين من قبل المدعى عليه



المحكمة تسأل المدعي عن الدفع

ويكون أمام فرضين هما:



✚ إذا حلف المدعي اليمين، حكمت المحكمة له.

✚ إذا لم يحلف المدعي اليمين، حكمت المحكمة للمدعى عليه ورد دعوى المدعي.

كيف تقوم بتقديم بيناتك؟

ذكرنا سابقاً ما هي البينات التي تستطيع تقديمها أمام القاضي لإثبات ما تدعي به سواء كنت مدعي أو مدعى عليه،

وهي: الإقرار والبينة الخطية والبينة الشخصية واليمين. **كيف تقدم هذه البينات؟**

➤ **الإقرار:** يشترط في الشخص الذي يقرّ بحق عليه لآخر أن يكون بالغ عاقل، وأن لا يكون إقراره بالإجبار أو

الإكراه، ويكون الإقرار باللسان كما يصح بالكتابة، ويجوز إقرار الأخرس بإشارته.

➤ **البينة الخطية:** إذا كان لديك بينة خطية، فيجب أن تذكر للقاضي ما هي هذه البينة، أي أن تسميها وتبرزها

أمام القاضي وتسلمه إيها، وهنا يحق للطرف الآخر أن يعترض عليها إذا ما كان لديه ما يقوله حولها،

والقاضي يقرر إذا ما كانت هذه البينة مقبولة أم لا.

➤ **البينة الشخصية:** حتى تستطيع تقديم الشهود كبينة شخصية أمام القضاء، يجب تعلم الآتي:

1- نصاب الشهادة شاهدان رجلان أو رجل وامرأتان.

2- يجب أن يتوافر في الشاهد العقل والبلوغ حتى تقبل شهادته.

3- يجب أن تقوم بحصر بينتك، أي أن تذكر الشهود الذين تريد تقديمهم للشهادة، وذلك بأن تذكر أسماءهم تسمية

كاملة بأسمائهم الرباعية، حيث لا يجوز لك تقديم شاهد من غير الشهود المحصورين، إلا إذا كانت الدعوى

تقبل ذلك.

4- لا تجوز الشهادة لنفسك ولا تجوز شهادة الأصول للفروع، كشهادة الأب لإبنة أو شهادة الفرع للأصل كشهادة

الإبن لأبيه، ولا يجوز شهادة شخص يوجد بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو كراهية، أو أن في شهادته

مصلحة له.

عزيزي الشاهد المعلومات التالية هي هامة لك

كيف تسري إجراءات مناقشة الشاهد في المحكمة؟

يطلب الخصم حضور الشاهد إما للإدلاء بشهادته أو تقديم مستندات تحت يده، وقد يقوم الخصم بإحضار شهوده

بنفسه، وذلك إما في ذات الجلسة التي يريد تقديم بينته فيها، أو قد يطلب تأجيل الجلسة ليتمكن من إحضار شهوده،

وفي حال عجزه عن إحضار شهوده الذين ذكرهم في اليوم المعين لإحضارهم وذلك للمرة الثانية ولم يطلب من المحكمة

إحضارهم تعتبره المحكمة عاجزاً عن تقديم بينته. لذلك أطلب من المحكمة أن تقوم بإصدار مذكرة حضور إلى

الأشخاص الذين تطلبهم للحضور.

انتبه: نصت المادة (60) من قانون اصول المحاكمات الشرعية على أنه: "إذا حضر شخص ما إلى محكمة إجابة

لطلب فريق من الفرقاء من أجل أداء الشهادة يجوز للمحكمة سواء أدى ذلك الشخص الشهادة أم لا أن تأمر بدفع نفقات

السفر إليه مع أية نفقات أخرى ترى ضرورة لدفعها".

1- في اليوم المعين لحضور الشهود يجب أن يعلم من يحضر للشهادة أن عليه احترام مجلس القضاء، ويسري عليه ما يسري على كل من الخصوم بأن يغلق هاتفه المحمول، وأن يخلع نظارته الشمسية، وأن لا يضع يديه داخل جيوبه.

2- يطلب القاضي من الشاهد أن يعطيه بطاقته الشخصية للتأكد من هويته ومن أنه الشاهد نفسه المطلوب للشهادة.

3- يقوم القاضي بتحليف الشاهد اليمين القانونية وتكون باسم الله تعالى، بحيث يضع يده على كتابه القرآن الكريم لأنه يشترط في الشاهد أن يكون مسلماً وبقياً واقفاً لأداء الشهادة، ويقول: "والله العظيم أقول الحق ولا شيء غير الحق".

4- يبدأ القاضي بسؤال الشاهد إذا كان يعرف المدعي والمدعى عليه وتكفي الإشارة إليهما عند حضورهما، وفي حال عدم حضور أحدهم أو كلاهما يجب على الشاهد أن يذكر الأب والجد لكل من المدعي أو المدعى عليه أو كلاهما حسب القضية.

5- يسأل القاضي الشاهد كل الأسئلة اللازمة للوصول إلى الحقيقة، ويحق لمن أحضر الشاهد أن يناقشه أولاً، ثم يأتي دور الخصم لمناقشته فيما جاء في شهادته، ويحق للمرة الثانية لمن طلب حضور الشاهد أن يناقشه مرة أخرى ضمن النقاط التي أثارها الخصم فقط. كما يحق للمحكمة أن تستدعي أي شاهد سمعت شهادته من قبل لمناقشته مرة ثانية.

➤ **اليمين:** في دعاوى الحق الشخصي إذا عجز المدعي عن الإثبات، يكون له الحق الطلب من المحكمة بتحليف المدعى عليه اليمين كما ذكرنا سابقاً. أما في الدعاوى التي يتعلق بها حق الله تعالى كالطلاق، فإذا عجز المدعي عن اثبات الدعوى يحلف المدعى عليه اليمين حتى لو لم يطلب المدعي ذلك.

سادساً: يسأل القاضي عن كلام الخصوم الأخير في الدعوى، وتسمى هذه المرحلة مرحلة المرافعات الختامية، ويبدأ بها المدعي ثم الطرف الثاني المدعى عليه، وإما أن تكون المرافعة شفوية تدلي بها أمام القاضي أو أن تكون خطية بالكتابة حسبما تريد.

سابعاً: بعد أن تطلع المحكمة على المرافعات الختامية وأقوال الخصوم الأخيرة تعلن ختام المحكمة وإصدار الحكم.

الحكم:-

سادساً

وهو قرار المحكمة في الدعوى المقدمة إليها وبه تقطع المخاصمة بين الطرفين وتحسمه، وقد يكون حكم المحكمة للمدعي أو المدعى عليه.

يتم تلاوة الحكم أمامك من قبل القاضي وتفهيمك إياه، وستسمع من القاضي إحدى العبارات الآتية في الحكم ومعناها الآتي:

- الحكم صدر بالصورة الواجهية: وتعني صدور الحكم بحضور طرفي الدعوى المدعي والمدعى عليه، ويحق لمن صدر ضده الطعن في هذا الحكم.
- الحكم صدر غيابياً بالصورة الواجهية: وتعني صدور الحكم بحضور المدعي فقط بينما قد يكون المدعى عليه حضر جلسة واحدة أو أكثر ثم غاب عن جلسة الحكم،
- الحكم صدر غيابياً: وتعني صدور الحكم بحضور المدعي فقط وغياب المدعى عليه عن جميع جلسات الدعوى وحتى صدور الحكم، وهنا يجب أن يتم تبليغ صورة عن الحكم.

انتبه:- عزيزي القارئ ليكن معلوماً لديك أن من صدر الحكم القضائي ضده من حقه الطعن في هذا الحكم بالطرق القانونية

سابعاً

طرق الطعن بالأحكام:

بيّن قانون أصول المحاكمات الشرعية ثلاث طرق للطعن بالأحكام وهي: الاعتراض والاستئناف وإعادة المحاكمة.

أولاً: الاعتراض

ويقسم إلى قسمين: اعتراض عادي واعتراض الغير

أ) الاعتراض العادي: يحق لمن صدر الحكم القضائي بحقه -المحكوم عليه- غيابياً أن يعترض على الحكم الغيابي الصادر بحقه لدى المحكمة التي أصدرته خلال (15) يوماً، من تاريخ التبليغ، وهنا قد تقرر المحكمة قبوله وتتنظر في أسباب الاعتراض وإصدار حكم في ذلك، إما بفسخ الحكم الغيابي أو تعديله أو ردّ الاعتراض، والحكم الصادر برد الاعتراض يكون قابل للاستئناف.

ب) اعتراض الغير: يكون هذا الاعتراض في حال صدر حكم في دعوى بحق شخص لم يكن فيها طرفاً بحيث يمس الحكم حقوقه أو كان هذا الشخص -الغير- أحق من المحكوم له بالمحكوم به ، فله أن يعترض في هذه الأحوال اعتراض الغير.

ثانياً: الاستئناف

يقدم الاستئناف بحالتين هما:

- استئناف يقدم من قبل الخصوم إلى محكمة الاستئناف الشرعية مباشرة، وهو يقدم من قبل الخصم الذي لم يرتض بالحكم القضائي.
- استئناف يقدم من قبل محكمة البداية إلى محكمة الاستئناف في الدعاوى التي يتعلق بها حق الله تعالى بشرط ألا يكون الخصوم قد استأنفوا هذه الأحكام خلال المدة المعينة وفصلت محكمة الاستئناف في الموضوع. وقد حددت المادة (138) من قانون أصول المحاكمات الشرعية هذه الدعاوى، إذ نصت على أنه: "ترفع المحاكم الابتدائية إلى محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة على القاصرين، وفاقدي الأهلية، وعلى الوقف، وبيت المال، وأحكام النكاح،

والتفريق، والطلاق، والرضاع المانع للزوجية، والإمهال للجنة، والجنون، وغير ذلك مما تعلق به حق الله تعالى، وأحكام الدية؛ لتدقيقها، وذلك بعد مضي ثلاثين يوماً من صدور الحكم، ويشترط في ذلك أن لا يكون الخصوم قد استأنفوا هذه الأحكام خلال المدة المعينة...."

وجميع الأحكام الصادرة عن محاكم البداية تكون قابلة للاستئناف، ومدة الاستئناف هي (30) يوم، تبدأ من:

1- اليوم التالي من صدور الحكم إذا كان بحضور طرفي الدعوى -الحكم وجاهي-.

2- اليوم التالي للتبليغ في حال صدر الحكم بالصورة الجاهية أو غيابياً.

ويسقط من حساب المدة أيام العطل الرسمية والأعياد والمناسبات القومية والوطنية المحددة كعطل رسمية إذا جاءت في نهاية مدة الاستئناف، وإذا صادف آخر يوم في مهلة الاستئناف عطلة رسمية تمد إلى اليوم التالي له إذا كان يوم دوام رسمي.

ملاحظة:- طريقة تقديم الاستئناف تكون بالطرق العادية لتقديم لائحة الدعوى أمام محكمة البداية، بحيث يرفق بطلب الاستئناف لائحة بالأسباب وتكون على نسختين، يبلغ المستأنف عليه صورة منها، وللمستأنف عليه أن يقدم لائحة جوابية خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بلائحة الاستئناف.

ثالثاً: المحكمة العليا الشرعية

يكون الطعن بالأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف لدى المحكمة العليا الشرعية، بحيث تقوم هذه المحكمة بالنظر في الأحكام التي تقدم إليها تدقيقاً وتراقب إذا ما طبقت محكمة الاستئناف القوانين والإجراءات القانونية اللازمة، وتتنظر في القضايا بالطرق الآتية:

- طعون تقدم إليها من قبل أطراف الدعوى لتقدم رأياً فيها وتحكم أحكامها فيما يقدم إليها تدقيقاً.

- طعون تكون خاضعة للمحكمة العليا الشرعية لتصديقها حتى تكتسب الدرجة القطعية، وذلك في القضايا التي نصت عليها المادة (138) من قانون أصول المحاكمات الشرعية المذكورة أعلاه.

وللطعن أمام المحكمة العليا الشرعية شكلية خاصة وجب اتباعها وهي:

1- يجب أن يقدم الطعن من خلال محامٍ شرعي مارس المهنة أكثر من (10) سنوات.

2- يجب أن يحصل مقدم الطعن على إذن خاص من رئيس المحكمة العليا الشرعية. ويقدم الطلب باسم رئيس المحكمة العليا الشرعية.

3- يجب أن يقدم الطعن خلال المهلة القانونية المحددة لنوع القضية المنوي الطعن في الحكم الصادر فيها فبعض القضايا مدة الطعن فيها (20) يوماً من تاريخ التبليغ وبعض القضايا مدة الطعن فيها (30) يوماً من تاريخ التبليغ.

4- تقديم كفالة عدلية في بعض القضايا التي تتطلب ذلك كقضايا النفقات والحضانة وذلك لضمان حق الخصم.

رابعاً: إعادة المحاكمة

وهي طريق غير عادي للطعن بالأحكام القضائية، وقد حدد القانون الحالات التي يتم اللجوء إليها لإعادة المحاكمة، وذلك في أحوال خاصة نصَّ عليها القانون، على أن لا يكون هناك طريق طعن آخر، ويقدم الطلب إلى المحكمة التي أصدرت الحكم،

تنفيذ الحكم القضائي:

ثامناً

بعد صدور الحكم القضائي من المحكمة الشرعية واكتسابه الدرجة القطعية أي غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن، يحق لمن صدر الحكم لمصلحته طلب الحصول على نسخة أصلية من الحكم حتى يتم تنفيذه، والتنفيذ يكون لدى دائرة الإجراء التابعة للمحاكم النظامية وليس للمحاكم الشرعية، حيث يتم تقديم الحكم لدى محكمة الصلح التابعة للدائرة الذي صدر الحكم القضائي الشرعي فيها.